

تعليق القواعد المالية للاتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا (كوفيد-19)
Suspension of European Union Financial Rules in Light of the Corona virus
(COVID-19) Crisis

خلاف علام¹، عبد الرزاق مولاي لخضر²

Khallef allam¹, Abderrazak Moulay Lakhdar²

¹جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، Khallef.allam@gmail.com

²جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، abdemoulay@gmail.com

تاريخ القبول: 2021-09-06

تاريخ الاستلام: 2021-02-05

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع القواعد المالية المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي في ظل جائحة كورونا كوفيد 19. ولتحقيق أهداف الدراسة تم دراسة كل من الدين العام و العجز كقاعدتين ماليتين رئيسيتين في الاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم صرامة تطبيق هذه القواعد إلا أن الأزمة الصحية فيروس كورونا ألزم الاتحاد الأوروبي على تعليق العمل بها، وتعليق العمل بهذه القواعد أتاح لأعضاء الاتحاد الأوروبي الإنفاق للتصدي لتداعيات الأزمة الصحية دون قيود، وأوصت الدراسة إلى إعادة النظر في هذه القواعد و تحديد الحد الأدنى للانحراف عن هذه القواعد في حالة الظروف الاستثنائية.

كلمات مفتاحية: قواعد مالية؛ إتحاد أوروبي؛ عجز موازنة؛ دين عام؛ كوفيد 19.

تصنيف JEL: f42؛ f36؛ f15

Abstract :

This study aimed to know the reality of the financial rules adopted by the European Union in light of the Corona Covid 19 pandemic. To achieve the objectives of the study, the public debt and the deficit were studied as two main financial bases in the European Union.

The study concluded that despite the strict application of these rules, the health crisis, the Corona virus, obliged the European Union to suspend its work, The suspension of these rules allowed the members of the European Union to spend to address the repercussions of the health crisis without restrictions, The study recommended reconsidering these rules and determining the minimum deviation from these rules in the case of exceptional circumstances .

Keywords: Financial rules; European Union; Budget deficit; Public debt; Covid 19.

Jel Classification Codes : f42; f36 ; f15

¹المؤلف المرسل: خلاف علام، Khallef.allam@gmail.com

1. مقدمة:

مُبغية توجيه السياسة المالية في الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقرار والانضباط المالي، فقد تم وضع قواعد مالية تلزم كل دولة ترغب في الانضمام؛ احترام واستيفاء هذه القواعد.

وقد قام قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تبني وتطوير هذه القواعد المالية، و بدأت هذه العملية بتوقيع معاهدة ماستريخت في عام 1992، والتي أدخلت معايير ماستريخت لعجز لا يزيد عن 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ودينلا يزيد عن 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبسبب الاختلافات في الدساتير الوطنية والأنظمة القانونية، فقد واجه الاتحاد الأوروبي صعوبة في تجسيد هذه القواعد من جهة، وعدم قدرة الدول الأعضاء في التعامل مع هذه القواعد سواء كان ذلك في بداية الانضمام أو في ظل الأزمات التي تعرض لها؛ بدءا بالأزمة المالية 2008 وأزمة كورونا- كوفيد 19- وما نتج عنها من تداعيات.

ففي حالة جائحة كورونا فقد سمح بالانحراف المؤقت للقواعد المالية، فبالإضافة للإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية من غلق للحدود البرية والجوية، فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات تتعلق بالجانب المالي، وتمثل ذلك في تعليق القواعد المالية المنظمة للسياسة المالية داخل الاتحاد الأوروبي.

1.1 الإشكالية:

تتمحور إشكالية الدراسة حول موضوع القواعد المالية للاتحاد الأوروبي وتعليقها، وخصوصا في ظل أزمة كورونا، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى فاعلية قواعد السياسة المالية المنصوص عليها في معاهدات الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة الصحية كوفيد 19؟.

ولتوضيح أكثر للإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقواعد المالية؟ وما هي خصائصها؟.

- ماهي القواعد المالية الرئيسية للسياسة المالية في الاتحاد الأوروبي؟.

- ماهو واقع القواعد المالية للاتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا؟

2.1 فرضيات الدراسة: يمكن وضع الفرضيات التالية كإجابة أولية للأسئلة الفرعية:

- القواعد المالية تفقد فعاليتها في ظل الأزمات.

- ساهم تعليق العمل بالقواعد المالية في تصدي الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي لتداعيات الجائحة.

3.1 منهج الدراسة:

لفهم الموضوع ووصفه وصفا دقيقا ومتعمقا تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا تبعا لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها.

1.4 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على المفاهيم المرتبطة بالقواعد المالية.
- معرفة رد الفعل من قبل الاتحاد الأوروبي بخصوص قواعدها المالية في ظل الجائحة كوفيد19.
- معرفة أهمية تعليق العمل بالقواعد المالية الأوروبية في ظل الأزمات.
- تقديم توصيات واقتراحات لحكومات الدول المتكتلة في اعتماد قواعد مالية مستقبلا.
- إلقاء نظرة عن تجربة الاتحاد الأوروبي فيما يخص القواعد المالية للاستفادة منها من قبل التكتلات الأخرى.
- توضيح أثر الأزمات على القواعد المالية.

1.5 محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للقواعد المالية .
- الضوابط المالية في الاتحاد الأوروبي.
- واقع القواعد المالية في الاتحاد الأوروبي.
- تعليق القواعد المالية في ظل أزمة كورونا (كوفيد-19).

2. الإطار المفاهيمي للقواعد المالية :

تفرض العديد من البلدان قيودًا مباشرة أو غير مباشرة على مستوى الدين العام؛ حدود مباشرة عادة ما تحدد السقف الأعلى للدين العام إما بالقيمة الاسمية أو بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. تشمل الأدوات غير المباشرة إما مبدأ الميزانية المتوازنة أو الحد الأقصى من مستوى المالية العامة أو الحد الأقصى لمعدل نمو نفقات الميزانية، بافتراض أن مثل هذه الإجراءات يمكن المساعدة في خفض الدين العام أو على الأقل إبطاء نموه ، تسمى القواعد والحدود المذكورة أعلاه القواعد المالية ويتم تحديدها أيضًا بموجب الدستور أو التشريع القانوني. (Dabrowski, Marek, 2016, p. 43)

وبالتالي تساهم هذه القيود في تحقيق عدة أهداف منها:

- تحقيق الانضباط المالي.
- الوصول إلى استقرار الاقتصاد.
- تعمل هذه القيود على تخفيض الدين العام وبالتالي تخفيض عجز الميزانية.
- رقابة المالية العامة للدول الأعضاء.

1.2 تعريف القواعد المالية:

في سياق الاقتصاد الكلي تعرف قاعدة السياسة المالية بأنها قيد دائم على السياسة المالية، وعادة ما يتم تعريفها من حيث مؤشر الأداء المالي العام. (Kopits, George; Steven, Symansky, 1998, p. 02) وتعرف أيضا: "هي قيود عددية دائمة توضع على مجاميع الموازنة تحدد بأهداف رقمية، يعبر عنها بمؤشر موجز للنتائج المالية، من خلال تحديد المؤشر التشغيلي الذي تنطبق عليه بغية توجيه السياسة المالية". (أحمد عماد و علي محمد، 2018، صفحة 107)

كما أن القواعد المالية هي وضع حد خاص للمؤشر المالي مثل رصيد الميزانية أو الدين أو الإنفاق أو الضرائب أو هي عبارة عن قيود قانونية أو دستورية على السياسة المالية. (Gok, Biyan, & Akar, 2012, p. 163) ويُنظر إلى القواعد المالية على نطاق واسع على أنها طريقة مناسبة لتعويض الميول إلى تراكم الديون المفرطة. ويعنى بالقاعدة المالية هدفاً محدداً جيداً أو قيد السياسة المالية (أو مجموعة من الأهداف أو القيود) وكذلك المبادئ (إرشادات) لكيفية حدوث الانحرافات عن هذه الأهداف أو القيود نتيجة ميزانية محددة أو مسار محدد للدين الحكومي خلال فترة معينة هي أمثلة على الأهداف. سقوف العجز والديون كذلك سقوف الإنفاق هي أمثلة على القيود. (Calmfors, 2011, p. 07)

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نقترح تعريف وهو: "أن القواعد المالية هي سقف أو قيد رقمي يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي، ويتم وضع هذه القواعد لتوجيه السياسة المالية للدول، و تتميز القواعد المالية بكونها ثابتة ويمكن التحقق منها، وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف كالانضباط المالي".

وبالتالي فالقواعد المالية تستهدف نقطتين أساسيتين وهما (Gok, Biyan, & Akar, 2012, p. 163):
أولاً: نسبة ديون الدولة عند مستوى مناسب والتخفيض المستمر (الدين الحكومي / معدل الناتج المحلي الإجمالي، عجز الميزانية / معدل الناتج المحلي الإجمالي) ؛

ثانياً: هو الحفاظ على معدل الاقتراض عند هذا المستوى على المدى المتوسط والطويل؛

ومنه نستنتج أن: "القواعد المالية تركز على مؤشرين وهما الدين العام وعجز الميزانية".

2.2 القواعد الأساسية للسياسة المالية: للسياسة المالية قواعد أو قيود وفيما يلي الأنواع الرئيسية (Kopits, George; Steven, Symansky, 1998, p. 02):

1.2.2 قواعد الميزانية المتوازنة أو العجز:

أ- التوازن بين الإيرادات والنفقات الإجمالية (أي حظر الاقتراض الحكومي)؛ أو الحد من العجز الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- التوازن بين الإيرادات والنفقات الهيكلية (أو المعدلة دوريًا)؛ أو الحد من العجز الهيكلي (أو المعدل دوريًا) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ج- التوازن بين الإيرادات الحالية و النفقات الحالية (أي يسمح بالاقتراض فقط لتمويل النفقات الرأسمالية)

2.2.2 قواعد الاقتراض:

أ- حظر الاقتراض الحكومي من مصادر محلية.

ب- حظر الاقتراض الحكومي من البنك المركزي؛ أو تحديد هذا الاقتراض كنسبة من الإيرادات أو النفقات الحكومية السابقة.

3.2.2 أرصدة الدين أو الاحتياطي:

أ- حد مخزون المطلوبات الحكومية الإجمالية (أو الصافية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- المخزون المستهدف لاحتياطات صناديق الطوارئ الخارجة عن الميزانية (مثل صناديق الضمان الاجتماعي) كنسبة مدفوعات الاستحقاقات السنوية.

تعد هذه القواعد بمثابة ترسانة متكاملة وصارمة لتوجيه السياسة المالية والتأثير على تطورات الميزانية.

3.2 الخصائص الأساسية للقواعد المالية: تتصف القواعد المالية بمجموعة من الخصائص أبرزها:

- أنها تمثل قيد يربط قرارات السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

- هي بمثابة مؤشر ملموس لتوجيه السياسة المالية نحو تحقيق أهدافها بشكل أدق. (أحمد عماد و علي محمد، 2018،

صفحة 107)

يجب أن تكون القاعدة المالية محددة جيدًا وشفافة وكافية ومتسقة وبسيطة ومرنة وقابلة للتنفيذ و فعالة.

- يفضل أن تكون القاعدة معتمدة بالكامل بعد عملية التقارب.

- يجب تحديد القاعدة المالية بشكل جيد فيما يتعلق بالمؤشر الذي يجب تقييده والتغطية المؤسسية.

- يجب تعريف البنود بأكبر قدر ممكن من الدقة في تقدم .

- تحديد الظروف التي تسمح بعدم الامتثال للقيود القانونية.

- خاصية أساسية لقاعدة مالية دائمة هو الشفافية في العمليات الحكومية ، بما في ذلك المحاسبة والتنبؤ والترتيبات المؤسسية.

- يجب أن تكون القواعد المالية مناسبة فيما يتعلق بالهدف القريب المحدد. (Kopits, George; Steven,

Symansky, 1998, p. 18)

و للتعرف أكثر على حقيقة القواعد المالية في الواقع سنتطرق في هذه الدراسة إلى تجربة الاتحاد الأوروبي في محاولته تجسيد مثل هذه القواعد.

3 الضوابط المالية للاتحاد الأوروبي:

بهدف توجيه السياسة المالية في الاتحاد الأوروبي فقد قام هذا الأخير بوضع مجموعة من الإجراءات والقواعد واللوائح والقيود لضبط الإنفاق العام والتأثير على تطورات الميزانية، وهذا من خلال عدة اتفاقيات و معاهدات وهي كالاتي:

1.3: ماستريخت والقواعد المالية :

تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في فبراير 1992 من قبل أعضاء المجموعة الأوروبية وأدى ذلك إلى إنشاء اليورو، وأقرت إلزامية الأعضاء بالتقيد بأحكام القواعد المالية الموضحة في المعاهدة. (Spyridoula, 2017, p. 22)

فقد اشترطت اتفاقية ماستريخت عدم تجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ولا يمكن للدول الأعضاء في منطقة اليورو وفقا لهذا المعيار بالتوسع في الإنفاق الغير مبرر الذي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لكل دولة ومنه فأى دولة عضو تريد زيادة إنفاقها فعليها الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لها، بما يعنيه من رفع كفاءة جهاز الإنتاج الوطني وبما يتناسب مع الزيادة المرغوبة إليها في الإنفاق، وهذا المعيار يهدف إلى تقوية النظام المالي للدولة عن طريق رفع قدرته على تحصيل الموارد ومنع ومحاربة التهرب الضريبي. (محسن، 2002، صفحة 84)

وقد نصت الاتفاقية على أن لا يتجاوز إجمالي الديون الحكومية المستحقة إجمالي ناتجها المحلي للدول المنضمة للاتحاد النقدي عن 60 % في العام السابق على الانضمام، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض و تقترب من

القيمة المحددة 60 % بسرعة مرضية. (Andrew, Ertugrul, Dalkiran, & Ena, 2004, p. 423)

ويهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام، وأن هذا الدين لا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي، خاصة وأن اليورو في جانب منه يعني تخلي الدولة العضو عن جانب من استقلالية قراراتها النقدية والمالية، وقد أضيف لهذا المعيار "مصطلح الأسعار الثابتة" حتى لا تبتلع ارتفاعات الأسعار والتضخم ما يمكن للدولة تحقيقه وتوفيره

لسداد الدين العام، وحتى لا تلتهم موجات التضخم أي مكاسب تحققها الدول. (محسن، 2002، صفحة 85)

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال المعيار 3% من عجز الموازنة إلى:

-ممارسة رقابة دقيقة؛ نظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري.

-منع التوسع في الإنفاق لتفادي العجز المالي.

-تشجيع زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

-زيادة الإيرادات وتحصيلها.

-تقوية النظام المالي للدولة.

كما يهدف من المعيار 60% من الدين العام تحقيق ما يلي:

-مدى قدرة الدولة على سداد ديونها.

-تحقيق الاستقرار المالي.

-تجاوز النسبة يعني الزيادة في الاستدانة.

- يكلف الاقتراض دفع أسعار فائدة عالية .

والجدول التالي يبين نسب القواعد المالية الأساسية أو معايير التقارب في دول لاتحاد الأوروبي:

البيان	معدل التضخم	عجز/فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل
--------	-------------	--	---	--------------------------------

7.7%	60%	3.0%	%2.7	النسب المرجعية
%5.6	%61.3	%2.7	%1.4	ألمانيا
%5.6	%55	%3	%1.2	فرنسا
%6.7	%121.6	%2.7	%1.8	إيطاليا
%7	%63.4	%1.9	%1.8	المملكة المتحدة
%6.3	%68.8	%2.6	%1.5	إسبانيا
%5.8	%72.1	%1.4	%1.6	هولندا
%5.7	%122.2	%2.1	%1.4	بلجيكا
%6.6	%76.6	%0.8	%1.9	السويد
%6.6	%66.1	%2.6	%1.1	النمسا
%6.2	%65.1	%0.7	%1.9	الدنمارك
%5.9	%58.5	%0.9	%1.3	فنلندا
%6.2	%62.0	%2.8	%1.8	البرتغال
%9.5	%108.7	%4.0	%5.2	اليونان
%6.2	%66.3	%0.9	%1.3	إيرلندا
%5.6	%5.4	%1.7	%1.4	لوكسمبورغ

الجدول 1: تطور معايير التقارب الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي حتى ماي 1998.

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله "الوحدة النقدية الأوروبية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2002، ص 465.

فحسب الجدول رقم (1) والذي يبين تطور معايير التقارب الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي حتى ماي 1998 ومدى استثناء أو تجاوز القاعدتين الماليتين (عجز الموازنة العامة، الدين العام) من قبل الدول المنضمة للاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة.

فبالنسبة لقاعدة عجز الموازنة العامة: فنلاحظ أن اليونان العضو الوحيد الذي تجاوز النسبة المرجعية 3% أو القاعدة المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ 4%، أما بقية الدول الأعضاء فلم تتجاوز القاعدة المالية.

وأما بالنسبة لقاعدة الدين العام؛ فإن جميع الدول الأعضاء تجاوزت النسبة المرجعية أو القاعدة المالية 60% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء كل من فرنسا، فلندا، لكسمبرج وكانت نسبها على التوالي 55.5%، 58.5%، 5.4%.

- سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق معايير ماستريخت أو الاقتراب منها من خلال اعتماد برامج اقتصادية تهدف لذلك.

- يظهر من خلال النسب السابقة مدى نبين اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

2.3 ميثاق الاستقرار والنمو والقواعد المالية: يشكل هذا الميثاق إطارا للمالية العامة يقوم على قواعد ويهدف إلى ضمان انضباط المالية العامة في الاتحاد الأوروبي ووقع الاختيار على المؤشران الماليان لمراقبة تطورات المالية العامة في ظل معاهدة الاستقرار والنمو وهما نسبة العجز ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الحكومة العامة. ووفقا للمبدأ الأساسي، ينبغي أن تتجنب بلدان الاتحاد الأوروبي العجز المفرط (المادة 104) من معاهدة ماستريخت المنشئة للجماعة الأوروبية، والمعدلة بموجب معاهدة أمستردام. ومن ثم لا يسمح بتجاوز نسبة العجز الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي قيمة مرجعية هي 3% من إجمالي الناتج المحلي إلا في ظل ظروف استثنائية ولا يسمح لنسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي بتجاوز قيمة مرجعية هي 60% من إجمالي الناتج المحلي ما لم تكن هذه النسبة آخذة في التقلص والاقتراب بقدر كاف من القيمة المرجعية بوتيرة مواتية كذلك يخضع هذان المؤشران الماليان والقيمة المرجعية لكل منها وهي 3% و60% من إجمالي الناتج المحلي لمعايير التقارب المالي للدخول في الاتحاد الأوروبي وفي المرحلة الثالثة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي (أو منطقة اليورو). (الدولي"، 2013، صفحة 110) وكان الغرض من الاتفاقية هو ضمان الحفاظ على الانضباط المالي وتطبيقه في الاتحاد النقدي الأوروبي، من خلال مطالبة كل دولة عضو بتنفيذ سياسة مالية تهدف إلى أن تظل الدولة ضمن حدود العجز الحكومي (3% من الناتج المحلي الإجمالي) والديون (60% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد تعرضت القواعد المالية المعتمدة في الاتحاد الأوروبي إلى ما يلي:

- انتهاك؛ فقد يكون انتهاك القواعد المالية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتجاوز العجز المالي والمقدر بـ 3% أو بتجاوز الدين العام والمقدر بـ 60%. وفي عام 2005 تقريبا انتهك معظم أعضاء منطقة اليورو ميثاق الاستقرار والنمو مما أدى إلى عدم اتخاذ أي إجراء ضد المخالفين.

- تعديل؛ وهو إجراء استثنائي يتم فيه تعديل القواعد المالية بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي.

- تعليق؛ فتعليق القواعد المالية في الاتحاد الأوروبي هو السماح لأعضائه بالإففاق دون قيود لمواجهة بعض الظروف الاستثنائية.

4. واقع القواعد المالية في الاتحاد الأوروبي :

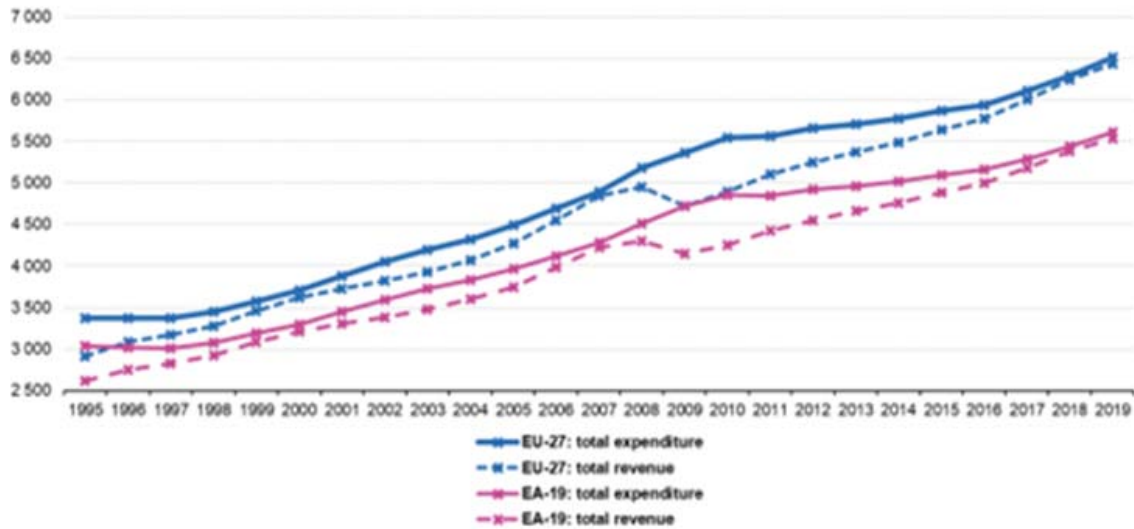
وضع الاتحاد الأوروبي عدة شروط لأي دولة ترغب في الانضمام للتكتل وهو ما يعرف بمعايير ماستريخت والتي تضم معايير نقدية وأخرى مالية، وتباينت رؤى دول الأعضاء حول هذه القواعد.

فمنذ البداية، واجه تطبيق معايير ماستريخت وبرنامج الاستقرار والنمو مشكلة العمل الجماعي (أي كان هناك عدم توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للقيام بالإجراءات المطلوبة للحفاظ على الانضباط المالي). (Dabrowski, Marek, 2016, p. 44)

تنص المادة 126 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي على أنه ينبغي على الدول الأعضاء تجنب العجز الحكومي المفرط واحترام الانضباط في الميزانية. وعلى وجه الخصوص ، ينبغي أن تأخذ في الحسبان المعيارين المحددين في البروتوكول بشأن إجراء العجز المفرط المرفق بالمعاهدة. هذه هي نسب عجز الموازنة والدين العام فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي الإجمالي، والتي يجب ألا تتجاوز على التوالي 3٪ و 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (Michal, 2011, p. 33)

وتلجأ الدولة إلى الدين العام كمصدر من المصادر المهمة لتمويل نفقاتها العامة في ظل عجز الإيرادات أو عجز في الموازنة، أنظر الشكل رقم (1)

الشكل 1: تطور إجمالي النفقات والإيرادات العامة للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995 إلى 2019. (مليار يورو).



Source : Eurostat

يبين الشكل رقم (01) زيادة الإنفاق العام من سنة لأخرى (من 1995 إلى 2008 ومن 2010 إلى 2019) وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة ومنه فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر مما يترتب عليه تزايد الدين العام واستمراره.

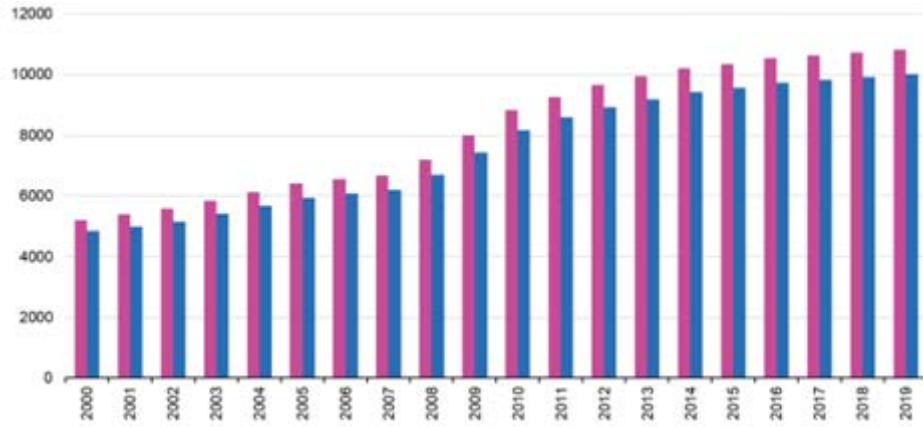
باستثناء عام 2008 شهدت الإيرادات انخفاضاً حاداً في كل من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو مع بقاء ارتفاع النفقات وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية.

كانت الزيادة في مستوى الدين العام في دول الاتحاد الأوروبي نتيجة للزيادة الكبيرة في العجز في السنوات السابقة ، خاصة خلال الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2007. بالنظر إلى البيانات المتعلقة بمستوى العجز في السنوات الأربع الماضية. (2010-2007)(Michal, 2011, p. 34) .

وضعت أزمة 2008-2009 ضغوطاً كبيرة على المالية العامة في منطقة اليورو، ولا سيما الدين الحكومي. ارتفع معدل عجز الحكومة في منطقة اليورو بسرعة من 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 ، بينما ارتفعت نسبة إجمالي الدين الحكومي من 66% إلى 85.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة (Cristina & Philipp, 2011, pp. 1015-1029) .

وحسب مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات) فإن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من منطقة اليورو ارتفعت من 85.8% إلى 97.3% والاتحاد الأوروبي من 79.2% إلى 89.8% خلال الربع الثالث من العام الماضي مقارنة بنفس الفترة في عام 2019، كما أن نسبة العجز العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5.6% في الاتحاد الأوروبي خلال الربع الثالث من عام 2020 مشيراً إلى تلك الفترة شهدت انتعاشاً حاداً من أعلى عجز سجله الاتحاد الأوروبي في الربع الثاني من عام 2020 نظراً للسياسات العامة التي جاءت رداً على جائحة فيروس كوفيد19. وانخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الإيرادات وانخفاض النفقات كما واصلت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسجيل عجز حكومي في الربع الثالث من عام 2020. (الكويتية(كونا)، 2021)، أنظر الشكل رقم (2) الذي يمثل إجمالي الدين العام للحكومة الأوروبية في EU27 و EA19 في الفترة الممتدة بين 2000 و 2019.

الشكل 2: إجمالي الدين العام للحكومة الأوروبية في EU27 و EA19



الدين العام للحكومة الأوروبية في EU27
الدين العام للحكومة الأوروبية في EA19

Source: Eurostat (online data code: gov_10dd_edpt1)

يبين الشكل البياني أعلاه إجمالي الدين العام للحكومة الأوروبية في EU27 أي للأعضاء في الاتحاد الأوروبي وEA19 أي أعضاء منطقة اليورو في الفترة الممتدة بين 2000 و 2019، حيث سجل الدين العام ارتفاعا ملحوظا ومتزايدا، كما أنه يلاحظ ارتفاعه بنسبة أكبر في منطقة اليورو.

ويرجع سبب تزايد الدين العام إلى تزايد عجز الموازنة وهذا يعني أن النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. في الربع الثالث من عام 2020، عندما خففت الدول الأعضاء تدابير احتواء COVID-19 مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، بلغ العجز الحكومي العام المعدل موسميًا إلى الناتج المحلي الإجمالي -5.8٪ في منطقة اليورو و -5.6٪ في الاتحاد الأوروبي. (Government finance statistics – quarterly data , 2021).

5. تعليق القواعد المالية في ظل أزمة كورونا (كوفيد-19):

خلقت جائحة كورونا (كوفيد -19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، وألحق أضرارا كبيرة، وتفشي الجائحة أدى إلى تعرض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لضائقة مالية لم يترك لها مجال للتحرك على صعيد المالية العامة والتمكن من الاستجابة لمواجهة الأزمة "الجائحة".

1.5 جائحة كورونا:

كوفيد-19 مرض معد منشؤه حيواني طبيعي، وتعتبر الحفافيش المصدر والمستودع البيئي لفايروس كورونا-سارس-2، وتم اكتشاف الحالة الأولى لعدوى بشرية بمرض كوفيد-19 في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول /ديسمبر 2019، ويسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد أثرا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة (السارس). (أحمد فايز، 2020، صفحة 119)

ويؤكد تقرير منظمة الصحة العالمية على اتساع رقعة انتشار أنواع من الأمراض المعدية عالميا، وارتباط ذلك بسلوك الإنسان الحامل والناقل لمعظم الكائنات الحية المسببة للعدوى، ويتضح من ذلك خطورة تلك المرحلة وأهمية أن يكون المواطن على وعي صحي تام بالأمراض وأنواعها وكيفية الوقاية منها. (أحمد محمد و أمجد محمد، 2020، صفحة 56)

ومن جانب النمو الاقتصادي العالمي أظهرت تقارير المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)؛ توقعات منخفضة قبل تفشي فيروس كورونا في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذا الصراعات الجيوسياسية على مستوى العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% عام 2020 مقارنة بـ 2.9% عام 2019 إلا أنه أجرى تعديلات بهذه التوقعات بعد حدوث جائحة كورونا بانكماش الاقتصاد العالمي بنحو 3% عام 2020 وخسارة نحو 8.5 تريليون دولار. (شيماء، 2020، صفحة 361)

وهذا الوباء ألحق أضرارا كبيرة بالكثير من القطاعات الحساسة، ما ترتب عليه إغلاق جزئي أو كلي للمؤسسات المستخدمة في القطاع العام وفي القطاع الخاص، مع غلق الحدود وفرض قيود صارمة على السفر والتنقلات، بسبب فرض الالتزام بتدابير الحجر الصحي في المناطق المتضررة. (رشيد، 2020، صفحة 27)

وفي أواخر سنة 2019 وحلول سنة 2020 أجبرت كل المؤسسات في كل العالم على اللجوء إلى نظام البطالة الجزئية، ليست لأسباب اقتصادية، ولكن لأسباب صحية، شملت القطاعين العام والخاص وهذا لتفشي فيروس كورونا وانتشاره بسرعة مذهلة، ما نتج عنه وضع تدابير ضرورية للحد من انتشاره وكذلك لتجنب تسريح الآلاف من العمل من مناصب عملهم، وتجنب تعطيل المصالح العامة. (رشيد، 2020، الصفحات 26-27)

وصل الوباء إلى أوروبا من الجنوب: كانت إيطاليا أول بلد يعاني من العدوى. كشفت آثاره المفاجئة والدرامية هشاشة الأطراف والآثار المعوقة لسياسات التقشف. منذ عام 2010، أثرت التخفيضات الشاملة في الإنفاق الاجتماعي على النطاق الكامل، من الصحة إلى التعليم، ومن المساعدة الاجتماعية إلى الاستثمار الاجتماعي.

(Giuseppe, Dario, & Annamaria, 2020, p. 418)

استجابة لصدمة COVID-19 الدراماتيكية، نفذت جميع دول منطقة اليورو حزم من التدابير المالية، وتتألف هذه الحزم من تدابير تحفيز مالي تقديري و ضمانات حكومية للقروض المقدمة للشركات وتدابير أخرى لدعم السيولة.

يتعلق أحد المكونات المهمة للإجراءات التقديرية بدعم الشركات، ولا سيما للحفاظ على العمالة. كما ركزت البلدان على الإنفاق الصحي والتدابير الرامية إلى دعم عاطلين عن العمل وغيرهم من الفئات الضعيفة من خلال التحويلات الاجتماعية المختلفة. من ناحية الإيرادات، تهدف تأجيلات الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي بشكل أساسي إلى توفير دعم السيولة للأسر والشركات. (Stephan, Sebastian, & Nadine, 2020).

في ظل أزمة تفشي فايروس كورونا لوحظ تراجع فاعلية التكتلات الإقليمية، وقد برز ذلك في الانقسامات التي ظهرت داخل الاتحاد الأوروبي، وهو ما أثر على الاتحاد الأوروبي في وضع إستراتيجية مشتركة من أجل الحد من تداعيات الفايروس المنتشر بسرعة. (أحمد عبد العليم، 2020، صفحة 04)

ومن بين التدابير التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات لتنسيق الجهود الأوروبية في مجال الصحة العامة وحماية المواطنين الأوروبيين والتخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الوباء منها:

- 1- حيازة معدات طبية مشتركة؛
- 2- مضافة الجهود لتمكين المواطنين الأوروبيين المسافرين العالقين خارج الاتحاد الأوروبي من العودة إلى ديارهم.
- 3- تيسير حركة السلع والبضائع داخل الاتحاد الأوروبي؛
- 4- التصدي للأزمة من خلال إعادة تخصيص 37 مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي بموجب سياسة التماسك.
- 5- دعم المنشآت من خلال تبسيط القواعد لتيسير الحصول على المساعدات الحكومية.
- 6- تعليق قواعد "ميثاق الاستقرار" كي يتسنى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم التقيّد بقواعد الميزانية في مواجهة الجائحة. (الفرنسية، 2021)

2.5 تعليق القواعد المالية:

قواعد المالية العامة هي قيود طويلة الأمد على سياسة المالية العامة بهدف إعلان الالتزام الموثوق بتحقيق الانضباط المالي. وتضع حدود قصوى رقمية على مجالات الموازنة (مثل مستوى الدين العام، والعجز)، ونمو النفقات العامة (وهذه القيود تنفع في معالجة تحيزات العجز) التي قد تؤدي إلى ارتفاع مفرط في مستويات الدين (والسياسات المسايمة لاتجاهات الدورة الاقتصادية) مما يؤدي إلى تفاقم الاتجاهات الدورية، (وفي نهاية المطاف تساعد في تشجيع إتباع سياسات المالية العامة الأكثر حصافة وتحقيقا للاستقرار. وفي نفس الوقت لابد أن تتسم القواعد المالية بالمرونة الكافية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة أو غيرها من الصدمات الكبيرة، وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الحالات النادرة التي قد تكون لها آثار كبيرة جدا على المالية العامة والاقتصاد، كما في حالة الجائحة كوفيد-19،

وستقتضي على الأرجح الاستعانة بشروط التراجع للسماح بالانحراف المؤقت عن القواعد. (ويليام و وباولو، صفحة 05)

استجابت حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسرعة للتأثيرات البيئية للوباء، وفي بعض الحالات مع حزم إنقاذ ضخمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الحقيقي. (Bernoth, Clemens, Dany-Knedlik, & Gebauer, 2020, p. 265)

وقد أصدرت مفوضية الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر بإصدار إعلان في 13 مارس 2020 ، لاتخاذ إجراء مشترك ضد ركود فيروس كورونا على المستوى الأوروبي. ومع ذلك، لم يتم تقديم مسودة ملموسة (نموذج ثلاثي الركائز) تتضمن قروضاً و ضمانات تصل إلى 540 مليار يورو حتى 9 أبريل 2020. علاوة على ذلك ، علق كل من الاتحاد الأوروبي والدول الفردية قواعدها المالية. أخيراً ، اقترحت مفوضية الاتحاد الأوروبي تنفيذ صندوق الإنعاش الأوروبي المجهز بـ 750 مليار يورو في 27 مايو ، والذي يجب إرفاقه بميزانية الاتحاد الأوروبي. (Bernoth, Clemens, Dany-Knedlik, & Gebauer, 2020)

في منتصف شهر آذار (مارس) 2020 ، أطلقت المفوضية الأوروبية بند الإلغاء العام لميثاق الاستقرار والنمو. وتم تصنيف أزمة الفيروس التاجي على أنها "حدث غير عادي خارج سيطرة الحكومة" يعني أن جميع الدول الأعضاء معفاة مؤقتاً من قيود القواعد المالية عند صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة الوباء وتأثيراته الاقتصادية. (Watt, 2020, p. 02) وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

وتدرس المفوضية الأوروبية تعليق العمل بالقواعد الصارمة المنظمة لأوضاع المالية العامة ومعدلات عجز الميزانية والدين العام للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في ظل التداعيات الصحية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). (الالكترونية، 2020)

اتفق وزراء مالية الاتحاد الأوروبي على تعليق القيود المفروضة على الاقتراض والإنفاق للتعامل مع جائحة الفيروس التاجي والفوضى الاقتصادية التي يسببها، مما يضع حدا لعصر الاستقامة المالية. (Naomi, 2020) وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

وقال الوزراء في بيان إنهم اتفقوا مع المفوضية الأوروبية على أن "الصدمة الاقتصادية الكبرى" الناجمة عن المرض تبرر إطلاق "بند الهروب العام" من قواعد ميزانية الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى. (Naomi, 2020)

وقد تم إنشاء شرط الهروب في عام 2011 في ذروة أزمة الديون، عندما تم تشديد القواعد المتعلقة بالديون والعجز في محاولة للحفاظ على كتلة العملة الموحدة من المزيد من الصدمات. (EU suspends budget rules for first time, 2020)

و قد منحت حكومات الاتحاد المرونة الكاملة التي تتيحها قواعد السياسة المالية إلى جانب السماح بتقديم الدولة دعما للشركات المتعثرة، لكن تفعيل بند الطوارئ يتيح لهذه الحكومات مساحة أكبر للتحرك وزيادة الإنفاق العام في مواجهة تداعيات أزمة كورونا. (الالكترونية، 2020)

علقّ الإتحاد الأوروبي بسبب جائحة الفيروس الراهنة، العمل بقواعد الدين والعجز، وتجاوز أغلب الدول الأعضاء في الإتحاد حدودها الطبيعية.

والجدول رقم(2) يمثل قيم الدين العام لبعض دول أعضاء الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا.

الجدول 2: الدين العام الأوروبي وسط جائحة Covid-19

البلد	2019	2020	*2021
إيطاليا	134.8	161.8	150.4
البرتغال	117.7	137.2	128.5
فرنسا	98.1	118.7	116.4
اسبانيا	95.5	123.0	114.6
ألمانيا	59.5	73.3	65.6
منطقة اليورو	84.1	98	95.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-ar.knoema.com

-www.cnbcarabia.com

-Eurostat

-international Monetary Fund ;(*) projections.

من خلال الجدول رقم (2) والذي يبين قيم الدين العام لبعض دول أعضاء الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا، نلاحظ ارتفاع نسبة الدين العام سنة 2019 في جميع الدول المذكورة والتي تفوق القاعدة المالية التقديرية 60% باستثناء ألمانيا، وهذا يرجع إلى ما يلي:

- ظهور جائحة كورونا وما خلفته من آثار اقتصادية.

-ارتفاع أسعار السلع بسبب ندرة.

- زيادة الإنفاق على القطاع الصحي.

-تمويل سياسات التعافي من الأزمة.

- تبني حزم ضخمة لمواجهة تفشي جائحة كورونا.

- تعتبر هذه الدول الأكثر تضررا بالجائحة.

كما يتوقع أن ترتفع نسبة الدين العام خلال عامي 2020 و 2021 في جميع الدول السابقة نظرا لزيادة انتشار جائحة كوفيد19.

6 الخاتمة:

تعتبر القواعد المالية الوسيلة الأكثر فعالية في تحقيق الانضباط المالي وتوجيه السياسة المالية في الاتحاد الأوروبي، وهذا لاختلاف طبيعة اقتصادات الدول الأعضاء وأهدافها، و ظهور جائحة كورونا وانتشارها أدى إلى التأثير على الاستقرار المالي العالمي وعلى الاتحاد الأوروبي خاصة.

ولكي يتسنى للدول الأعضاء مواجهة الجائحة، و تقديم الدعم الطارئ على نطاق واسع، قام الاتحاد الأوروبي بتعليق العمل بالقواعد المالية المعتمدة، من خلال السماح بارتفاعات كبيرة في عجز المالية العامة. وحرية الإنفاق والاقتراض. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

1.6 النتائج:

من بين الأسباب التي جعلت من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تتجاوز القواعد المالية المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت هي:

- عدم وجود سلطة مالية أوروبية مركزية تخضع لها حكومات الدول الأعضاء.
- اعتماد فكرة حماية الاتحاد الأوروبي لأعضائه مما أدى الى توسع العديد من الدول في الإنفاق.
- عدم كفاية الإنفاق الحكومي في تمويل سياسات التعافي من الأزمة الصحية.
- المنافسة الشرسة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- القواعد المالية وضعت دون مراعاة الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء.
- ضعف الرقابة على المالية العامة للدول الأعضاء عند انضمامها (التلاعب في الأرقام).
- أظهرت الجائحة عيوب القواعد المالية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.

2.6 الاقتراحات:

- لتطبيق القواعد المالية في الاتحاد الأوروبي وتحقيق نتائج إيجابية يجب:
- إيجاد سلطة مالية أوروبية مركزية تتولى الإشراف على السياسة المالية.
- إتباع سياسات المالية العامة الأكثر حصافة وتحقيقا للاستقرار.
- أن تكون هذه القواعد المالية صارمة التطبيق وخاصة في بداية الانضمام.
- أن تكون هذه القواعد المالية مرنة مراعاة للظروف الاستثنائية مثل الأزمات المالية.
- أن تكون هذه القواعد متناسبة واقتصاديات الدول الأعضاء؛ دول غنية ودول فقيرة.
- إعادة النظر في النسب المفروضة كنسبة العجز ونسبة الدين العام.
- محاربة ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية حيث تقدم بعض الدول معلوماتها المحاسبية غير صحيحة.
- فرض عقوبات على كل عضو ينتهك هذه القواعد وأن تكون هذه العقوبات آلية.

- لضمان مصداقية القواعد المالية يتم تفعيل شرط التراجع إلا عند الضرورة.
- يجب تحديد الحد الأدنى للانحراف عن هذه القواعد من قبل الدول المتكتلة.

7. المراجع:

1.7- المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1- الخضير محسن. (2002). *اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة*. مجموعة النيل العربية ، مصر:.

المقالات:

2- أحمد حنفي شيماء. (2020). *سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري والتكيف معها*. مجلة *المنهل الاقتصادي*، 03، 361.

3- محمد أحمد عماد، و شهاب علي محمد. (2018). *القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)*. مجلة *المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، 3(3) (2004-2016)، 163.

4- واضح رشيد. (2020). *انتشار جائحة كورونا ونظام البطالة الجزئية*. مجلة *قانون العمل والتشغيل*، 05، 27.

5- الرنتيسي أحمد محمد، و المفتي أمجد محمد. (2020). *الوعي المجتمعي لسكان قطاع غزة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد* (كوفيد-19). مجلة *العلوم الاجتماعية*، 06، 56.

6- الهرش أحمد فايز. (2020). *أزمة الاغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19*. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحرر) مجلة *بحوث الادارة والاقتصاد*، 02 (02)، 119.

7- صفوت عبد السلام عوض الله "الوحدة النقدية الأوروبية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2002، ص 465.

مواقع الانترنت:

8- وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (21 01، 2021). *ارتفاع الدين العام الأوروبي في الربع الثالث من 2020*. تاريخ

الاسترداد 01 29، 2021، من <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2955640>

9- صحيفة العين الالكترونية (المحرر). (20 03، 2020). *لأول مرة.. تعليق القواعد المالية للاتحاد الأوروبي تأثرا*

بكورونا على الموقع وتم الاطلاع عليه يوم 2020/09/15. تاريخ الاسترداد 09 15، 2020، من <https://al-ain.com/article/suspension-financial-rules-european-union-corona>

10- الدبلوماسية الفرنسية. (01، 2021). *التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا*. تاريخ الاسترداد 01 29،

2021، من <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/actualites-et-evenements-du-ministere/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19>

التقارير والدراسات:

11- غبوهي ويليام، و ميداس وبولو. "قواعد المالية العامة، وشروط التراجع، والصدمات الكبيرة". *إدارة شؤون المالية العامة*. صندوق النقد الدولي.

12- صندوق النقد الدولي. (2013). *احصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها*، ط2، ص 110. صندوق النقد الدولي.

13- حسن أحمد عبد العليم. (28 04، 2020). *اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة "ما بعد كورونا"*. دراسات خاصة، 06، صفحة 04.

2.7- المراجع باللغة الأجنبية:

Literature:

-Andrew, H., Ertugrul, Dalkiran, & Ena, E. (2004). *business international et mondialisation 1 Vers une nouvelle Europe* (éd. 1 e édition). Paris, Paris.

Theses:

2-Spyridoula, T. (2017). Sovereign Risk in the Eurozone debt crisis , A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy. 22. Economic and Finance, School of Social Sciences, London, United Kingdom: Brunel University.

Articles:

3-Dabrowski, Marek. (2016). Fiscal sustainability: Conceptual, institutional, and policy issues. (4(128)) , 43. Warsaw, Poland: Center for Social and Economic Research (CASE).

4- Calmfors, L. (2011, February 28). The Role of Independent Fiscal Policy Institutions. *The Role of Independent Fiscal Policy Institutions*(3367) , 07. Munich: Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo).

5-Cristina, C.-W., & Philipp, R. (2011). The Impact of Government Debt on Growth An Empirical Investigation for the Euro Area. *Revue économique*, 62 (6), 1015 -1016.

6- Gok, M., Biyan, O., & Akar, S. (2012). Reconsidering to Fiscal Rules in European Union : Six-Pack and Evaluation of Turkey. (U. University, Ed.) *Business and Economics Research Journal* .

7- Giuseppe, C., Dario, G., & Annamaria, S. (2020). A fragile and divided European Union meets Covid-19: further disintegration or ‘Hamiltonian moment’? *Journal of Industrial and Business Economics*, 47, 418.

8- Michal Wielechowski, 2011. "General Government Deficit And Public Debt In Eu Member States," *Oeconomia Copernicana*, Polskie Towarzystwo Ekonomiczne Oddzial w Toruniu, Wydział Nauk Ekonomicznych i Zarządzania UMK, vol. 2(4), p33

Internet sites:

10- *EU suspends budget rules for first* تاريخ الاسترداد 09 18 ,2020، من (2020 ,03 20) .
.time<https://www.telegraph.co.uk/business/2020/03/20>

11- Naomi, O. (2020). *Coronavirus: Austerity era ends as EU suspends budget rules*. Retrieved 26 09, 2020, from <https://www.irishtimes.com/business/economy>

12- Stephan, H., Sebastian, H., & Nadine, I.-k. (2020). *The COVID-19 crisis and its implications for fiscal policies*. Retrieved 12 19, 2020, from ecb:
https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/focus/2020/html/ecb.ebbox202004_07~145cc90654.en.html

13- *Government finance statistics - quarterly data* . (2021, 01 21). Retrieved 01 23, 2021, from https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Government_finance_statistics_-_quarterly_data

14-ar.knoema.com

15-www.cnbcarabia.com

16-Eurostat

17-international Monetary Fund

Reports and studies:

18- Watt, A. (2020). *EU economic policy response to the coronavirus pandemic*. IMK Policy Brief. IMK Policy Brief.

19- Kopits, George; Steven, Symansky. (1998). *Fiscal policy rules*. Washington: International Monetary Fund.

20-Bernoth, Kerstin; Clemens, Marius; Dany-Knedlik, Geraldine; Gebauer, Stefan (2020) : 61 Identifying effective combinations of economic policy measures for the coronavirus recession .in Europe, DIW Weekly Report, ISSN 2568-7697, Deutsches Institut für Wirtschafts. Berlin.